اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

## المراكز البحثية الاقتصادية

بعيد دخول القوات الأميركية للعراق عام ٢٠٠٣، فتح الباب على مصراعيه لمنظمات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها المعرفية والمهنية وانتشرت كما تنتشر النار في الهشيم على وفق ضوابط وآليات ابتدأت ترقيعية وأخذت تكتسب من إفرازات التجربة آليات خاصة بها ، استقرت على شكل قانون ووزارة دولة تنظم شؤون هذه المنظمات وتمنحها رخصة العمل، إلا أن هذا القانون وتلك الوزارة يشوبهما الكثير من الارتجالية في الأداء بوجود هنات ومواطن ضعف في حيثيات القانون وكذلك في أداء دائرة منظمات المجتمع المدني .

ولكن على الرغم من ذلك ننظر في الوقت عينه إلى هذه التجربة التي تعرضت مثلما نوهت إلى منعطفات ومخاضات استقرت على هذا الشكل ، أقول إنها مع ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح ، ستأخذ مساراتها الصحيحة لتستقر بالمحصلة النهائية، إنها لوبي ضاغط على مصادر القرار ومبعث اهتمام واستشارة المؤسسات الحكومية على غرار تجارب الدول الديمقراطية .

وسأتناول هنا جزءاً من هذه التجربة بما يتعلق بالمراكز والمعاهد البحثية الاقتصادية ودورها في عرض مشكلات الاقتصاد العراقي واقتراح الحلول الناجعة لكثير من الظواهر الملازمة لمسارات الاقتصاد عن طريق الندوات والحلقات النقاشية والمؤتمرات وبحماسة منقطعة النظير ، حيث أرى ومن خلال متابعتي الدقيقة لهذه المسارات والفعاليات أن هنالك ملاحظتين برزتا بشكل جلي ، أولاهما تتعلق بانحسار وتلاشي وذوبان الكثير من هذه المراكز المعاهد في خضم التجربة المنفلتة لمنظمات المجتمع المدني ، والملاحظة الثانية كانت جميع المقترحات والحلول والرؤى والأفكار التي طرحتها تلك المراكز سواءً أكانت متلاشية أم حاضرة لحد الآن لم تأخذ طريقها الى مصادر القرار ولم تعر الحكومات المتعاقبة أي اهتمام لطروحاتها التي ظلت حبيسة التنظير ولم تأخذ مداها في التطبيقات العملية ، في وقت كان الأجدى بمصادر القرار أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الطروحات وتتبناها سعيا لمعالجة الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد العراقي .

كما لابد من الإشارة الى أن المنظمات والمراكز التي مازالت تواصل فعالياتها التنظيرية تعاملت مع معطيات الواقع في القطاعات الاقتصادية كافة بشكل يلامس المشكلة أولاً ، ومن ثم الإتيان بحلول ممكنة تضعها أمام الدولة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية أو مؤسسات القطاع الخاص، حيث أن التجربة الديمقراطية الحديثة أحوج ما تكون إلى مساهمة فعاليات المجتمع المدني ومشاركتها الفاعلة والمؤثرة في رسم السياسات والتنفيذ إن تطلب الأمر ذلك .

ومثلما ننتظر من الطبقة السياسية أن ترتقي إلى المصالح العامة، ننتظر في ذات الوقت من فعاليات وتشكيلات المجتمع المدني ولاسيما ذات الطبيعة الاقتصادية على وجه الخصوص أن تواصل دأبها في تشخيص مواطن الخلل واقتراح الحلول سعياً لجعل هذه المراكز أحد أهم مصادر القرار الاقتصادي ، كما لابد من التنويه إلى ضرورة توفير البيئة القانونية والمجتمعية التي ترتقي بعملها نحو الأفضل.

### الشركات التركية تتصدر سوق العمل في كردستان

# مصادر اقتصادية: عملية التبادل التجاري لا تتأثر بالخلافات السياسية مع تركيا

□ بغداد - أربيل / متابعة المدى

أكدت مصادر مطلعة أن عملية التبادل التجاري لن تتأثر بالخلافات السياسية بين العراق وتركيا ، فيما أكدت مصادر كردستانية أن الشركات التركية العاملة في الإقليم تتصدر الشركات الأجنبية الأخرى.

وقالت اللجنة العليا لتطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا إن الاتفاق مع اللجنة التركية على تطوير التبادل التجاري لن يتأثر بالخلافات السياسية وسيصل هذا العام إلى ١٣ مليار دولار.

والعراق هو ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا وبلغ حجم التبادل التجاري العام الماضي ١٢ مليار دولار أكثر من نصفه مع إقليم كردستان.

وقال عضو اللجنة الخبير الاقتصادي هادي الشماع بحسب (آكانيوز) لن تؤثر الخلافات السياسية الأخيرة على الاتفاق مع اللجنة الفنية مع الجانب التركي على رفع التبادل التجاري خلال هذا العام إلى ١٣ مليار دولار".

وأضاف أن اللجنة المشتركة ستبدأ عملياً لوضع آليات اقتصادية لرفع التبادل التجاري وإبعاده عن التجاذبات السياسية بين البلدين.

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

وكان نواب عراقيون قالوا إن الخلافات بين العراق وتركيا بشان أزمة الهاشمي قد تنعكس على التبادل التجاري، لكن الشماع قال إن البلاد تدرس رفعه إلى ١٣ مليار دولار العام الحالي.

وعلى صعيد ذي صلة، قال وزير الصناعة والتجارة في إقليم كردستان سنان الجلبي إنه لا توجد أية شركة على الإطلاق تنافس أو تجابه الشركات التركية في مجال المقاولات والإنشاءات في المنطقة.

ونقل موقع تركيا اليوم عن الجلبي قوله أن عدد الشركات التركية في الإقليم كان يتراوح ما بين ٤٨٠ – ٤٩٠ في عام ٢٠٠٩، وقد ارتفع هذا العدد إلى ١٠٢٠ خلال عام ٢٠١١ ، مشيراً إلى أنه خلال السنوات الثلاث الماضية يؤسس ما يقرب من ٢٥ شركة تركية شهرياً في الإقليم".

وأضاف أن حصة الشركات التركية بين الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم تبلغ ٥٢,٧٪، موضحا أن الشركات الإيرانية هي ثاني أكثر الشركات الأجنبية عدداً في إقليم كردستان بعد الشركات التركية.

وتابع الجلبي أن "الشركات التركية تقوم بإنجاز أعمالها بجودة عالية وفي الوقت المطلوب وبأسعار زهيدة نسبيا مقارنة ببقية الشركات في قطاع المقاولات والإنشاءات على وجه الخصوص .

ويرى وزير النفط العراقي الأسبق إبراهيم بحر العلوم أن العراق لديه جميع الخيارات الخاصة بعلاقاته الاقتصادية ولكن هو يسعى لتطوير والمحافظة على علاقاته مع دول الجوار.

وقال بحر العلوم: العلاقات التي تربط العراق من دول الجوار علاقات متكاملة من الناحية السياسية والاقتصادية ولكن تصريحات المسؤولين الأتراك الأخيرة لا تعبر عن واقع ايجابي، وتعكس نوعا من الخلافات وربما تفهم من البعض أنها تدخل في الشأن الداخلي العراقي".

وأوضح بحر العلوم أن "سياسة العراق الجديدة تعتمد على عدم التدخل في شؤون البلدان لذا يجب أن يقابل العراق بالمثل والموقف التركي يثير تساؤلات كثيرة".

وتابع أن الأوضاع الاقتصادية لوحدها لا يمكنها أن تصمد في ظل غياب وضع سياسي متتم لها... في قناعتي العلاقات العراقية التركية شهدت توترا خلال العام الحالي المفروض تركيا تتفهم أن هناك تبادلا تجاريا كبيرا مع العراق وليس من مصلحتها التفريد بهذا الجهد الاقتصادي".

ويشاطر خبراء الاقتصاد الرأي بامتلاك العراق القدرة على تحويل حجم تبادلاته التجارية من تركيا الى دول اخرى تربطها بالعراق علاقات سياسية متوازنة.

وقال فلاح حسن "إن حجم التبادل التجاري العراقي – التركي الذي تجاوز الـ١٠ مليار دولار يمكن تحويله الى بلد آخر مجاور للعراق أو غير مجاور ...تركيا شريط تجاري أساسي للعراق وعلى المسؤولين الأتراك أن يعوا ذلك".

وأوضح أن السوق من الأسواق الكبيرة المستهلكة للبضائع التركية الى جانب أن هناك عشرات الشركات التركية العاملة حاليا في العراق في مجالات كثيرة".

وتابع أن العراق تربطه علاقات اقتصادية جيدة مع محيطه الإقليمي وليس من الصعوبة تحويل العراق لتبادله التجاري من تركيا إلى بلد آخر".

# التخطيط : نسب الإنجاز المعلنة للوزارات والمحافظات دقيقة جداً

□ بغداد /المدى

دعت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي جميع المحافظات والوزارات المعترضة على نسب الانجاز التي أعلنتها الوزارة في وقت سابق، إلى مفاتحتها بالحقائق المتوفرة لديها فيما أكدت أنها الجهة المسؤولة عن إعداد تقارير نسب الانجاز وما يصدر من تقييم عن جهات أخرى غير ملزمة.

وكشفت التخطيط عن أن بعض المحافظات حققت ضمن مشروع تنمية الأقاليم نسب انجاز ١٠٠٪ كمحافظتي صلاح الدين والانبار، و٩٤٪ كمحافظتي كربلاء وبابل و٧٠٪ كمحافظة بغداد، ولكن هناك محافظات كانت نسب انجازها للمشاريع متدنية.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي بحسب (آكانيوز) إن أبواب وزارة التخطيط مفتوحة أمام الوزارات والمحافظات التي ترى في نسب الانجاز التي أعلنت من قبل الوزارة غير دقيقة بمفاتحتها بالحقائق المتوفرة لديها فنسب الانجاز قابلة للتغيير.

وأضاف الهنداوي أن وزارة التخطيط هي الوعاء الذي تصب فيه كل معطيات الوزارات والمحافظات، وإذا ظهرت نسب وأرقام وإحصائيات من جهات أخرى فنحن غير مسؤولين عنها إذا كانت لا تحاكي الواقع حسب قوله.وكشفت لجنة النزاهة النيابية الأسبوع الماضي عن وجود تقييم للأمانة العامة لمجلس الوزراء للوزارات والمحافظات اظهر فيه نسب انجاز مرتفعة لموازنة العام المنصرم.واظهر تقرير وزارة التخطيط نسبا متدنية من الانجاز للمشاريع الاستثمارية للوزارات في موازنة العام الماضي، كما بين تفوقا لإقليم كردستان بنسب الصرف التي تجاوزت الـ١٠٠٪.

وبين التقرير تدنياً في نسب الصرف للمبالغ المالية المرصودة لمشاريع الاستثمار للوزارات العراقية والتي جاءت وزارة التربية كأقل الوزارات بنسبة ٥,٤٪، فيما جاءت وزارة المهجرين والمهاجرين كأعلى نسبة صرف بلغت ٧٩,٨٪.

وتشير الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١١ إلى أن لمجلس النواب حق سحب الثقة من الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة في حالة عدم تنفيذ ما نسبته ٧٥ ٪ من التخصيصات الاستثمارية للوزارة أو الدائرة من الموازنة العامة .

# البلديات : إحالة ملف الأراضي الاستثمارية إلى المحافظات

□ بغداد /المدى

قررت وزارة البلديات والأشغال تحويل ملف تمليك الأراضي الاستثمارية لعام ٢٠١٢ إلى المحافظات بهدف تسهيل عملية الاستثمار.

وقال المتحدث باسم الوزارة جاسم محمد بحسب (آكانيوز) إن الوزارة قررت تحويل ملف الأراضي للمشاريع الاستثمارية المخصصة خلال عام ٢٠١٢ للمحافظات بالتنسيق مع مديريات البلديات في تلك المحافظات.

وأضاف محمد أن القرار يأتي من باب سعي الوزارة لدعم عملية الاستثمار بالشكل المطلوب والتي يحتاجها العراق في المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن الوزارة تسعى إلى توفير صلاحيات عالية إلى مديري البلديات بهدف تقليل التعاملات الإدارية التي تعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية.وقررت وزارة البلديات والإشغال العامة السماح لمجالس المحافظات بتغيير مديري دوائر البلدية في حال تم تقديم أدلة قاطعة تدل على إخفاقهم في انجاز المشاريع.

وتمتلك وزارة البلديات ما يقارب الـ ٣٦٠ دائرة بلدية في عموم محافظات البلاد.وأعلنت في وقت سابق عن وضع خطة لمنع تأخر انجاز المشاريع الخدمية في المحافظات.

وعادة ما تتهم مجالس المحافظات وزارة البلديات بالتلكؤ في تنفيذ المشاريع الخدمية والبناء الاستراتيجي.

# المركزي يتهم دول جوار بضرب القوة المالية للعراق

□ بغداد /المدى

أتهم البنك المركزي أربع دول بـ"التآمر" على ضرب الاقتصاد المالي العراقي لإفراغ سوقه من قوته المالية، مبينا أن ممرات التجارة الحرة في العراق باتت الوسيلة المعتمدة لضرب الاقتصاد.

وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعاً خلال الأيام الماضية وهو ما عزاه مسؤولو شركات صيرفة محلية إلى إيقاف البنك المركزي لمبيعاته من العملة الصعبة.

وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكده البنك المركزي .

وتخضع إيران بفعل برنامجها النووي وسوريا نتيجة للاحتجاجات الشعبية إلى عقوبات دولية قاسية وتتعرض أسواق كلتا الدولتين إلى انهيارات اقتصادية بسبب ضعف السيولة المالية من العملة الصعبة.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد بحسب (آكانيوز) إن العراق تعرض توجهات من أربع دول تعاني مشاكل اقتصادية وهي إيران وسوريا وتركيا بالإضافة إلى سوق قوية في الخليج (لم يكشف عنها) تمر بانهيارات اقتصادية.

واضاف صالح أن "الأسواق الأربعة وجدت لها حاضنة وحرية التجارة في السوق العراقية بحجة التنمية، لذا أصبحت ممرات التجارة الحرة في العراق وسيلة لضرب الاقتصاد العراقي وتجفيف الفائض الاقتصادي بذريعة تمويل التجارة".

وتابع صالح أن "العراق لا يحتاج إلى تمويل التجارة بهذا الحجم وهي تجارة استهلاكية وليست تجارة تنمية... التنمية في العراق متوقفة بفعل معوقات دولية وداخلية".

وكشف عن وجود "مؤامرات" لضرب الاقتصاد العراقي المالي وبالأخص احتياطات البنك المركزي لإضعافه مالياً كما هو ضعيف تنموياً".

وتتلخص مهمة البنك المركزي بالحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

وتؤكد اللجنة المالية النيابية دعمها لأي جهود يتقدم بها البنك المركزي وتؤدي بالحصيلة النهائية إلى استقرار سوق الصرف.

وكانت اللجنة المالية النيابية قد حذرت في وقت سابق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء من محاولة الهيمنة على السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، وتحجيم صلاحيات محافظه، مشيرة إلى أن ذلك يعد خرقا للدستور وله تبعات خطرة على الاقتصاد الوطني. في الوقت نفسه بدأ البنك المركزي بإعادة هيكلة المزاد العلني وتطوير تعاملاته المالية وتحسين أداء العاملين فيه، نافياً في الوقت ذاته إلغاءه أو تحويله إلى مصرف تجاري آخر.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب (آكانيوز) أن البنك المركزي قرر إعادة هيكلة عمل المزاد العلني وتطوير تعاملاته المالية مع الزبائن وتحسين أداء العاملين فيه بصورة تتلاءم مع التحديات المستقبلية لعملية بيع العملة.

وأضاف صالح أن البنك المركزي لم يقرر أبداً إلغاء المزاد العلني أو تحويل عملية بيع العملة الصعبة إلى مصرف آخر من المصارف التي يشرف عليها البنك المركزي.

وأشار إلى أن بعض رجال الأعمال يحاولون بث إشاعات لرفع سعر الدولار أمام الدينار العراقي، ما يؤثر على الأمن الاقتصادي .

# الكهرباء توقع عقداً لبناء محطة بيجي الغازية

□ بغداد /المدى

وقعت وزارة الكهرباء عقداً مع شركة اوراسكوم المصرية لبناء محطة بيجي الغازية بطاقة ٩٦٠ ميغاواط، مؤكدة أن الكلفة الإجمالية للعقد بلغت ٣٦٣ مليون دولار، فيما أشارت إلى أن الشركة ستقوم بنصب ست وحدات نوع سيمنز ألمانية المنشأ.وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان صحفي: إن وزارة الكهرباء وقعت عقداً مع شركة اوراسكوم للإنشاء والصناعة المصرية لبناء محطة بيجي الغازية بطاقة إجمالية قدرها ٩٦٠ ميغاواط، مبينا أن الكلفة الإجمالية للعقد بلغت ٣٦٣ مليون دولار. وأضاف المدرس أن "الشركة ستقوم بنصب ست وحدات نوع سيمنز ألمانية المنشأ، طاقة كل وحدة ١٦٠ ميكاواط"، مشيرا إلى أن هذه الوحدات تم شراؤها من شركة سيمنز الألمانية بموجب عقد تم توقيعه نهاية عام ٢٠٠٨".وتابع المدرس أن "الفترة المحددة لانجاز المشروع تبلغ ٢١ شهراً، ابتداءً من تاريخ فتح الاعتماد الذي يجري تمويله من تخصيصات الوزارة"، مؤكدا أن "وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي حضر مراسيم توقيع العقد وأعرب عن سعادته في إضافة مشاريع جديدة إلى منظومة الطاقة الكهربائية يجري تنفيذها من قبل شركات رصينة وأهمية هذا المشروع للخطة المستقبلية للوزارة".وكانت وزارة الكهرباء أعلنت، في الـ٢٤ من نيسان الحالي، أن كمية إنتاج الكهرباء ستفوق الطلب بنهاية العام المقبل، وفي حين أشارت إلى رفع إنتاجها بنسبة ٥٠٪ خلال العام الحالي مقارنة بالذي قبله، لفتت إلى أن نسب الانجاز في مشاريع الطاقة تتراوح ما بين ٥٠-٩٠ بالمئة.وسبق أن أعلنت الوزارة مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، فيما أشارت إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

# برلماني يعزو أسباب ارتفاع التضخم إلى كثرة العطل الرسمية

□ بغداد /المدى

عزا عضو اللجنة المالية النيابية أمين هادي عباس أسباب ارتفاع مؤشر التضخم لشهر آذار الماضي إلى زيادة العطل الرسمية، ما أدت إلى زيادة الأسعار في السوق المحلية.

وقال عباس بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) :إن زيادة العطل الرسمية خلال شهر آذار الماضي أدت الى توقف العمل وإغلاق بعض الطرق ما جعل أسعار المواد والسلع في الأسواق المحلية تزداد ومؤشر التضخم يرتفع حتى وصل إلى (١,٧٪) بحسب الإحصاءات الرسمية لوزارة التخطيط،

وأضاف ان تذبذب سعر صرف الدولار أمام الدينار نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ما أثرت على الأسعار في السوق المحلية وجعلتها غير مستقرة.

داعياً إلى ضرورة السيطرة على الأسواق المحلية والعمل على خفض قيمة الدولار مقابل الدينار والتقليل من العطل الرسمية من اجل تقليل مؤشر التضخم والحد من خطورته على الاقتصاد العراقي.

هذا وقد شهد شهر آذار الماضي مناسبات عراقية عدة، وعطلاً رسمية كثيرة، أهمها عطلة عقد القمة العربية في بغداد التي استمرت أسبوعا كاملا إضافة إلى أعياد نوروز، وهذا ما جعل اغلب الطرق مغلقة وقد تسبب ذلك بزيادة في أسعار المواد والسلع في الأسواق المحلية.

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت عن ارتفاع مؤشر التضخم خلال شهر آذار الماضي ليصل إلى نسبة (١,٧٪)، بينما التضخم السنوي لعام (٢٠١١) كان بنسبة (٨,٣٪).